واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي بدولة الكويت على ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

إعداد

الدكتورة / سميرة عاصي سيف فهد الميع

(أصول تربية)

وزارة التربية – دولة الكويت

Samira Assi Seif Fahad Al Maya

Sasfa80@hotmail.com

واتساب/ 0096566912000

ملخص البحث

هدف البحث إلى تعرف واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت لأجل تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. وقد تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته لموضوع البحث، وتم إعداد استبانة تضمنت (42) عبارة، وزعت على (4) محاور فرعية؛ تتعلق بالمسئولية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والقانونية. طبقت على عينة حجمها (400) من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. وكشفت النتائج عن أن مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت تهتم بتنمية الجانب المجتمعي للمسئولية الاجتماعية بدرجة كبيرة، وتهتم بتنمية الجوانب البيئية ، القانونية، والاقتصادية بدرجة متوسطة.كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة لواقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المسئولية الاجتماعية تبعا لمتغير النوع الاجتماعي، وتبعا لمتغير التخصص الأكاديمي لصالح تخصص العلوم الطبيعية في البعد البيئي، ولصالح تخصص العلوم الإنسانية في البعدين الاجتماعي والقانوني ، وتبعا لمتغير تبعية مؤسسة التعليم في البعدين المجتمعي والبيئي لصالح تقديرات العاملين في المؤسسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: المسئولية الاجتماعية– التنمية المستدامة– مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت.

Abstract

The research aimed to identify the reality of the development of social responsibility among students of higher education institutions in the State of Kuwait in order to achieve sustainable development from the point of view of faculty members. The descriptive approach was used for its suitability to the subject of the research, and a questionnaire was prepared that included (42) phrases, distributed on (4) sub-axes; Relating to economic, societal, environmental and legal responsibility. It was applied to a sample of (400) faculty members in governmental and private higher education institutions. The results revealed that higher education institutions in the State of Kuwait are interested in developing the societal aspect of social responsibility to a large extent, and are interested in developing the environmental, legal and economic aspects to a moderate degree. The results also revealed that there were no statistically significant differences in the sample's estimates of the reality of the role of higher education institutions in developing social responsibility according to the gender variable, and according to the academic specialization variable, in favor of the natural sciences major in the environmental dimension, and in favor of the humanities major in the social and legal dimensions, and according to the variable The dependency of the education institution in the societal and environmental dimensions in favor of the estimates of employees in government institutions.

Keywords: social responsibility - sustainable development - higher education institutions in the State of Kuwait.

مقدمة

في ظل الاهتمامات المتزايدة بالبيئة والمجتمع والحفاظ على مختلف الموارد ظهرت مجموعة من المفاهيم التي تتعلق بتنمية هذه الموارد واستدامتها، ومن أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية، إذ تسهم في إرساء معالم التنمية المستدامة.

وتعد قضية التنمية المستدامة من القضايا المهمة التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وأنها قضية وطنية تحشد من أجلها جهود جميع أفراد المجتمع ومؤسساته، لأجل تحسين نوعية الحياة واستدامتها. من حيث إنها نمط من التنمية يجمع بين الإنتاج وحماية الموارد وتعزيزها وربطها سويا مع توفير أسباب العيش الملائمة بشكل عادل للجميع في المجتمع، وفي فلسفتها فهي تمثل مفهوم أخلاقي، يعد الإنسان محورها الرئيس وغايتها، وهدفها تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية وخلق فرص العمل والتعليم والتخفيف من وطأة الفقر والإدارة البيئية الرشيدة ضمانا لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة؛ هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وذلك بمساهمة جميع الأطراف من خلال مسئوليتها الاجتماعية (بلبع، 2018، 253).

ولقد أصبح العنصر البشري يستقطب اهتمام الدراسات والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية، على اعتبار أن هذا العنصر يمثل العمود الفقري لعملية التنمية بمختلف أبعادها (بوخروبة وحجاب، 2019، 24). ولعل دراسة المسؤولية الاجتماعية لها مغزى وأهمية بالنسبة للعنصر البشري وكذلك بالنسبة إلى التحول والتغير الاجتماعي الذي تمر به المجتمعات عامة والعربية فيها بشكل خاص في هذه المرحلة من تاريخها لأن تربية المسؤولية وتنميتها عند ناشئة هذه المجتمعات يعد من أهم الأدوار الاجتماعية العامة التي تقوم بها الجماعات الاجتماعية والأفراد على حد سواء (عكاشة، 1999، 228). وذلك لما لها من علاقة وثيقة بالكثير من السلوكيات الإيجابية والسلبية التي تسود أي مجتمع، فالمسئولية إحساس أفراد المجتمع بالتزاماتهم ومسئولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه غيرهم من الناس والمجتمع والبيئة من حولهم، ومن ثم فهي ضرورية لإصلاح المجتمع ككل، ومطلبا

حيويا ومهمًا من أجل إعداد الأفراد لتحمل أدوارهم والقيام بها على خير وجه للمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه ورقيه(Moore,S, 2009,173).

ولا شك في أن ظروف عالم اليوم تقتضي ضرورة اهتمام رجال التربية بتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة مختلف المراحل التعليمية، واعتماد استراتيجيات تربوية تدور حول الصراعات التربوية والتعليم متعدد الثقافات، والنمو الخلقي، والتربية البيئية، وخدمة المجتمع، والاشتراك في القضايا السياسية والاجتماعية، وهي استراتيجيات ينبغي أن تُدمج وتتكامل في برامج التربية وتهتم بتنمية المسؤولية الاجتماعية وتجعلها مكوناً أساسياً في المنهج المدرسي والثقافة المدرسية (Berman, 2014, 75). وذلك انطلاقا من أن التربية والتعليم تمثل العمود الفقري لتربية النشء وتأهيلهم للتوافق مع المجتمع. وبقدر الاهتمام بالعنصر البشري يكون تقدم المجتمع وتنميته، ولا يمكن أن تتم بدون إعداد أفراده الذين هم أداة للتنمية، فبقدر ما يتوفر لهم من صحة وحيوية وقدرة وابتكار، وإبداع ومهارات مهنية وتقنية وإحساس بالمسئولية بقدر ما يتوفر للمجتمع القدرة الذاتية على النمو والتطور، وهذا يتطلب وجود آلية لدى المؤسسات التعليمية تساعد في تعميق مفهوم المسئولية الاجتماعية لديها ولدى أفرادها، وفق الإطار الاجتماعي، لتجعل منها نسيجًا واحدًا، للحد من المشكلات التي تعيق التنمية المستدامة (حسن، 2018، 337) إذ التعليم ينقل إلى المعرفة والتثقيف حول التنمية المستدامة وما يحتاجه المجتمع من متطلبات لتحقيقها، حيث تعزز مبادئ احترام موارد الأرض ورعايتها، وتحسين نوعية حياة الإنسان، والحفاظ على حيوية الأرض وتنوعها، والتقليل من نضوب الموارد غير المتجددة. فضلا عن تنمية مهارات الاتصال، التعاون، الاستقلالية ، الإبداع ، حل المشكلات، والمثابرة (بدوي ومجاهد، 2010، 34) وفي ضوء ما يشهده العصر الحالي من تطور، وما تضم مؤسسات التعليم العالي من نخب فكرية وعلماء، فهذا قد جعل الأنظار تتحول إليها في الدور الذي تساهم به في تقدم المجتمع اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا والمساهمة في حل المشكلات ومواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع.

ومن هنا برزت الحاجة إلى تنمية المسئولية الاجتماعية، والتي تعد حاجة مجتمعية بقدر ما هي حاجة فردية، لأن المجتمع بحاجة إلى الفرد المسئول كي تتحقق متطلبات التنمية المستدامة.

ولأجل ذلك فقد أوصت دراسة (الحربي، 2022) بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الأوساط الأكاديمية، واستحداث برنامج بكلية التربية خاص بالواجبات المجتمعية والمسؤولية المترتبة على ذلك. واستعرضت دراسة(عثمان، 2014) مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومبررات الاهتمام به والوقوف على مبادئه، والإشارة إلى الدور التربوي للمدرسة في تلبية متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأشارت دراسة (عزب ومرتجي، 2015) إلى ضرورة وضع خطة استراتيجية تلبي متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وتفعيل دور المدرسة في تنمية وعي الطلاب بذلك. وأشارت دراسة (Anyolo, 2015) إلى ضرورة إدماج المعرفة والمهارات في التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج يساعد في فهم كيفية الاستجابة لتحديات الاستدامة من أجل تحسين البيئة. وقد توصلت دراسة (الوشاحي، 2004) إلى نقص الموضوعات التي تنمي المسئولية الاجتماعية في محتوى مقررات الكليات العملية مقارنة بمقررات الكليات الأخرى. وتوصلت دراسة (الأحمدي، 2017) إلى أن الجامعات لها دور فاعل في تنمية المسئولية الاجتماعية ينبغي أن تقوم به، كما توصلت دراسة (الأحمدي، 2016) إلى أن من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجامعات في أداء دورها بالمجتمع مدى تقدير أبعاد وآثار المسؤولية الاجتماعية على الجامعة والمجتمع، وتوصلت دراسة (الثبيتي، 2015) إلى وجود صعوبات أمام أقسام الإدارة التربوية في القيام بالمسؤولية الاجتماعية منها: افتقاد المناهج الدراسية لمفهوم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية، غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية عن الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، وقلة اهتمام أعضاء هيئه التدريس بمفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، قصور الربط بين بحوث أعضاء هيئه

التدريس. وحاجات المجتمع، ضعف العلاقات مع المؤسسات الحكومية والخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

ومن خلال إطلاع الباحثة في هذا المجال تبين محدودية الدراسات التي تعالج موضوع المسئولية الاجتماعية وإمكانية إسهامها في تحقيق التنمية المستدامة في مراحل التعليم العالي وبشكل خاص في دولة الكويت، ومن هنا برزت الحاجة إلى البحث الحالي. ويعد من وجهة نظر الباحثة من أوائل الأبحاث التي تربط المسئولية الاجتماعية بمتطلبات التنمية المستدامة بدولة الكويت.

مشكلة البحث وتساؤلاته

لوحظ في الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تزايد المشكلات البيئية يوما بعد يوم بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، إضافة إلى انعدام الوعي والثقافة البيئية من خلال اللامبالاة واللامسؤولية التي يتمتع بها كثير من أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات الفاعلة. كما لوحظ ظهور عديد من السلوكيات غير المقبولة من الأفراد، وبشكل خاص من الطلبة، صاحبها ظهور اتجاهات وقيم وأنماط سلوكية مختلفة من ردود الأفعال، التي تكشف عن ضعف التزام الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية، وقد أثر ذلك على اللحمة المجتمعية ووحدة الصف والتماسك بين جموع أفراد المجتمع، وكان لها تأثيرها المباشر على القيم المجتمعية. وقد كشفت دراسة (الخراشي،2004) ودراسة (سليمان وعلام، 2010) عن تدني مستوى المسئولية الاجتماعية لدى العديد من أفراد المجتمع والذي اتخذ أشكالا عديدة منها التسيب، واللامبالاة,والاستهتار، وعدم الاهتمام أو الحرص على القيام بالأعمال المختلفة في العديد من نواحي النشاط في المجتمع، ولقد عزت تلك المستويات المتدنية من المسئولية إلى اعتبارات عديدة، منها ما يرتبط بفاعلية المؤسسات المجتمعية والتربوية في تنمية المسئولية لدى منسوبيها.

وتلمس الباحثة ذلك من خلال عملها بقطاع التعليم؛ حيث لاحظت ممارسة الطلبة سلوكيات تكشف عن ضعف المسؤولية الاجتماعية لديهم من خلال الإهمال واللامبالاة في التعليم والكسل والتسيب أثناء الدراسة، وعدم حل الواجبات المنزلية، وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها، وكذلك زيادة ظاهرة الغش أثناء الامتحانات، وعدم احترام المعلم وتوقيره. وهو ما يعبر عنه بمظاهر اعتلال المسئولية الاجتماعية، يلحظ أثرها من خلال الممارسات التي تتم على أرض الواقع. ويؤكد ذلك نتائج دراسة(مهناوي ،2016).

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما الإطار المفاهيمي لكل من المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة ؟

2- ما واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ؟

3- هل هناك فروق بين تقديرات الطلبة لهذا الواقع تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص الأكاديمي، تبعية مؤسسة التعليم)؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تعرف واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، من خلال ما تقدمه تلك المؤسسات من جهود وأنشطة تربوية وفعاليات لأجل تحقيق التنمية المستدامة، والوقوف على مدى وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديراتهم لهذا الواقع تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص الأكاديمي، تبعية مؤسسة التعليم).

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من حيث:

- أهمية موضوع المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما، إذ تعد المسؤولية الاجتماعية مدخلا رئيسا للارتقاء بقيم الأفراد واجباتهم تجاه البيئة والمجتمع، والعمل بصفة أخلاقية للتأكيد على السلوكيات التي تحقق تنمية مستدامة.

- إن المسئولية الاجتماعية متغير دائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة يوجب على المؤسسات التعليمية الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إمكانية استفادة القائمين على العملية التربوية والتعليمية في مؤسسات التعليم العالي من نتائج البحث في تفعيل دور هذه المؤسسات في تنمية المسؤولية الاجتماعية من خلال التأكيد على جوانب تلك المسئولية عبر رسم البرامج والمناهج والأنشطة والاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة .

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي لمناسبته للبحث الحالي؛ إذ يقوم على وصف الظاهرة محل البحث كما هي في الواقع، حيث يتم بحث واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم العالي بدولة الكويت من خلال استخدام إحدى أدوات هذا البحث (الاستبانة) لتجميع البيانات من عينة الدراسة، ثم إخضاعها لعملية التحليل الإحصائي، ومن ثم الوقوف على أهم دلالاتها، ووضع الحلول الناجعة لمشكلة البحث.

حدود البحث

تحدد البحث الحالي بالمحددات الآتية:

- حدود موضوعية : تضمنت أبعاد المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة واقتصرت على الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والقانونية، بما يحقق المصلحة العامة والتنمية المستدامة .
- حدود بشرية: اقتصر البحث على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي .
- حدود مكانية: اقتصر البحث على عدد من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بدولة الكويت
- حدود زمانية: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2023/2022.

التعريفات الإجرائية للبحث

تعرف الباحثة المصطلحات المستخدمة إجرائيا على النحو الآتي:

- **المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility):** تعرف إجرائيا : بأنها الأفعال والمهام والواجبات التي يجب أن يؤديها الطالب داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، والقدرة على أدائها في مختلف سلوكياته في الحياة متخذا مما اكتسبه وتعلمه داخل المؤسسة من أنشطة وبرامج، والقدرة على أدائها في الحياة بوجه عام.وتتعلق بالطالب نفسه وأسرته وزملائه والمجتمع من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه وعليه أن يتحمل نتائج التصرفات والسلوك الشخصي.
- **تنمية المسئولية الاجتماعية (Developing social responsibility):** تعرف إجرائيا بأنها : توجيه وإرشاد الطلبة للمهام الموكلة إليهم وأداء واجباتهم في مختلف المجالات الشخصية والجماعية والدينية الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يقومون بها، من خلال فهمهم لظروفهم وظروف مجتمعهم وإدراكهم الواعي ومشاركتهم في مختلف القضايا الاجتماعية.
- **التنمية المستدامة(Sustainable Development)** : تعرف إجرائيا بأنها: تلك الأنشطة التي يؤديها طلبة التعليم العالي بدولة الكويت في المجتمع وغايتها الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها، وعدم الإضرار والإساءة إلى البيئة حتى يمكن استفادة الأجيال القادمة منها.

الإطار المفاهيمي والفكري للبحث

يتم في هذا الإطار تناول أسس عنصري البحث الرئيسين: المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وذلك على النحو الآتي:

أولا : المسئولية الاجتماعية

مفهوم المسئولية الاجتماعية

يعرفها قاموس جود (Good.C.V.,1973, 213) على بأنها "واجب كل فرد في العمل على فهم الصالح العام، والعمل وفقا لذلك، وهي شعور الفرد بواجبه نحو المساهمة في المشروعات العامة والمتصلة برفاهية المجتمع".

يرى طاحون (1990، 24) المسئولية الاجتماعية على أنها: " مجموعة استجابات الفرد النابعة من ذاته، والدالة على حرصه على جماعته، وعلى تماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى النواحي وتفهُمه المشكلات التي تعترض جماعته في حاضرها ومستقبلها".

ويعرفها عثمان (1996، 273) بأنها "مسئولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها. وهي مسئولية أخلاقية، تلزم الفرد بأفعال يغلب عليها التأثير الاجتماعي ".

وترى منال عباس (2014، 141) "أن المسئولية الاجتماعية تعني الالتزام المستمر من قبل الفرد بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية المجتمعية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للأفراد في المجتمع".

وترى الباحثة أن هذه التعريفات تتفق على أن المسئولية الاجتماعية تمثل التزام ذاتي نحو الجماعة وتشمل الشعور بالواجب والقيام به، كما تشمل الاهتمام بالآخرين والتعاون معهم من أجل الحفاظ على سمعة ومصلحة الجماعة .

وأن المسئولية الاجتماعية هي مسؤولية أخلاقية في جانب كبير من نشأتها ونموها وهي نتاج اجتماعي، نتيجة اكتساب وتعلم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية في ضوء

الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد الإنساني في مراحل نموه المختلفة، ومن هذه الظروف والعوامل والمؤثرات ما يساعد توافره على النمو السليم للمسؤولية الاجتماعية، ويؤدي النقص فيها إلى إعاقة هذا النمو وتعطيله. وتكون من المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، لأن هذه المسئولية تتصل اتصالاً وثيقاً بتعامل الإنسان في بيئته الصغيرة (أسرته) وفي البيئة الكبيرة (المجتمع). وهذه المسئولية لها أهداف تعمل على تحقيقها، ومن أجل ذلك تحتاج إلى ضوابط أو قوانين تساعد على تحقيق هذه الأهداف (محمود، 1995، 67).

وينبغي فهم المسؤولية الاجتماعية على أنها حاجة اجتماعية قبل أن تكون حاجة فردية، لأن المجتمع بأسره في حاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعيًا، بل إن الحاجة إلى الفرد المسؤول اجتماعيًا أشد إلحاحًا في المجتمع المعاصر (عثمان، 1996، 25) وأنها لا تقتصر على أفراد المجتمع الحاليين، ولكن يجب أيضا توسيعها بالنظر إلى المستقبل والبيئة المحيطة ، حيث يكون له الآثار المترتبة على المجتمع وأفراده، سواء الآن أو في المستقبل(Mehran, et al., 2011, 442).

عناصر المسئولية الاجتماعية

تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة، هي:

1 -الاهتمام؛ ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

2 -الفهم ؛ ويتضمن مسؤولية الفرد في تعقل غايات وأهداف الجماعة وسبل تحقيقها.

3–المشاركة؛ ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها والوصول إلى أهدافها(قاسم ،2008؛ اللحياني، 2011).

أبعاد المسئولية الاجتماعية

للمسئولية الاجتماعية أبعاد رئيسة تتمثل في(عثمان، 1996، 26؛ الخراشى ،2004، 53؛ عثماني، 2018، 10):

- البعد الديني: وهي التزام المرء بأوامر الله ونواهيه التي تتعلق بالمحافظة على الصالح العام للمجتمع.
- البعد الأخلاقي: وهي حاله تمنح المرء القدرة على تحمل تبعات أعماله، وآثارها، ومصدرها الضمير، وتقوم على الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات ويعتبر احترامها أمرا ضروريا .
- البعد الاجتماعي: يرتبط بمبدأ تطور نوعية الحياة بشكل عام وما يتفرع عن ذلك من عناصر ترتبط بالذوق العام ونوعية ما يتمتع به الفرد من غذاء وملبس ونقل وغيرها من جوانب أخرى، في ضوء تقاليد المجتمع ونظمه وقيمه، وتحمل القادرين من أبناء المجتمع لكثير من الأعباء المادية والمعنوية لاسيما في أوقات الشدائد .
- البعد القانوني: يمثل التزام القوانين والأنظمة والتعليمات وفقا لنصوص القوانين الوضعية الإنسانية وتتعلق بالأفعال الظاهرة، سواء منها ما تم حدوثه وما هو في طريق الحدوث ؛لأن مصدرها خارج الذات.

وتضيف أحلام مقراني وهوام (2017، 12) البعد الاقتصادي : الذي يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي، التي يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والخبرة، والاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يخالف ضررا في المجتمع والبيئة.

مظاهر اعتلال المسؤولية الاجتماعية

الاعتلال هو وجود حالة من الخلل في مستوى المسؤولية الاجتماعية وحالة من العطب والخلل. من مظاهرها لدى الفرد والجماعة:

- التهاون: وهو فتور في همة العمل وإرادته على غير الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه من الدقة والتمام والإتقان.
- اللامبالاة: وهي البرود الذي يعتري الجهاز التوقعي التحسبي عند الإنسان.

- العزلة: وهي تعني العزلة النفسية أكثر من العزلة المادية أي إن يكون الفرد في الجماعة حاضراً فيها معدوداً مع أعضائها، ولكنه غائب عنها بعيد منها (قاسم، 2008، 34).

تنمية المسئولية الاجتماعية

تبرز أهمية المسئولية الاجتماعية من حيث:

- إنها لا تقتصر على الفرد أو الجماعة فقط، بل ضرورية لصلاح المجتمع ككل، والمجتمع ككل بحاجة ماسة إلى الفرد المسئول اجتماعياً، والمسئولية الاجتماعية تجعل الفرد عنصراً فعالاً في المجتمع بعيداً عن كل الجوانب السلبية واللامبالاة، مهتماً بمشكلات غيره من الناس اهتماماً يحفزه للمساهمة الفعلية في حلها.
- إنها تجعل الفرد يدرك النتائج التي تترتب على سلوكه كمواطن في مجتمع.
- إنها تفيد القائمين على شئون التربية وأجهزتها ومؤسساتها والمشتغلين بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية الإحساس بالمسئولية عند الأفراد(قاسم،2008، 18).

تبرز الحاجة إلى تنمية المسئولية الاجتماعية من حيث إنها تعد تنمية للجانب الخلقي الاجتماعي في شخصية الفرد، وتنمية هذا الجانب ليست منفصلة عن تنمية الشخصية كلها المتكامل معها. وهي حاجة اجتماعية بقدر ما هي حاجة فردية، فالمجتمع بأسره في حاجة للفرد المسئول اجتماعياً(عثمان، 1996، 85). ومن ثم تعد تنمية المسؤولية الاجتماعية مطلبًا أساسيًّا في إعداد المواطن الصالح للمجتمع. حيث تساهم في حل كافة المشكلات والأمراض الاجتماعية التي يعاني منها، والتخلص من الانحرافات السلوكية المسيطرة على المجتمع. وأنها تسهم في تحقيق العديد من الإنجازات في شتى مجالات الحياة، وتعمل على تامين تأمين كافة احتياجات المواطنين ومساعدتهم، والعمل على توفير حياة كريمة لهم(https://b7oth.net)

وهناك مجموعة من العوامل التي تتضافر مع بعضها لتعزز أهمية تنمية المسئولية الاجتماعية داخل المجتمع؛ من أهمها (الغالبي والعامري، 2005، 34):

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

- الاستعداد الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسئولة الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية والاجتماعية.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- كون المسئولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية في التعامل تزيد من الترابط الاجتماعي في مختلف المستويات.

ثانيا: التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة على أنها: " التنمية الشاملة التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للأجيال المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، والتي يمكن تضمين متطلباتها وأبعادها بمناهج التعليم المختلفة " (الطنطاوي، 2021، 7). وتعرف بأنها : " التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، إنها عملية تغير حيث يجرى استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكيف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم" (قادري، 2006، 48). وتعرف بأنها: " العمليات المستمرة التي تهدف إلى تحويل المجتمع من حالة الفقر والركود والهشاشة، إلى حالة من التقدم والتطور والنمو بالاعتماد على القدرات الكامنة، وباستثمار التراث الثقافي كركيزة أساسية، ليتمكن المجتمع من تجاوز مختلف العراقيل والإشكاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، دون إلحاق الضرر بهم وبيئتهم وتراثهم، ومستقبل أبنائهم" (قطب وآخرون، 2019، 371). ويرى (صوفي، 2021، 210) أنها عبارة عن " التنمية التي تتسم

بالاستقرار، وتمتلك عوامل الديمومة والتواصل. وأن مفهوم التنمية المستدامة لا يعبر عن واحد من الأنماط التنموية مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية فقط، بل تشمل كافة هذه الأنماط؛ فهي تنمية تعتني بالأرض وما فيها، وتعتني بالموارد البشرية وتقوم بها، وهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية" .

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين أن مصطلح التنمية المستدامة هو مصطلح لا يتعامل فقط مع اعتماد الناس على جودة البيئة كمدخل لاستثمار الموارد الطبيعية اليوم ومستقبلا، بل يتناول أيضا جوانب مشاركة هؤلاء الناس وكفايتهم الذاتية، وتوافر المساواة والعدل الاجتماعي كجوانب أساسية في بناء البشر من أجل تلك التنمية المستدامة.

ومن ثم فإن محور هذا المفهوم هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال وداخل الجيل الواحد، بأن تترك للأجيال القادمة فرصة الحصول على نفس مستوى الرفاهية أو مستويات أعلى مقارنة بالأجيال الحالية. ومن ثم فإن مضمونها بصفة عامة يشير إلى الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو الإنقاص من فائدة لأجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرّضة للفناء، بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها (غنايم، 2017، 9).

ويتحقق مفهوم الاستدامة من خلال أربعة عناصر أساسية هي (عبد الرؤوف، 2018، 332-333):

أ- أن تكون التنمية قابلة للاستمرار على مدى زمني طويل، وأن تكون محققة لأهدافها وغايتها بصورة تجعل من وجودها ضرورة اجتماعية وحضارية، وأن تكون متوازنة في حركتها بمعنى أن لا يتحقق من الأضرار ما يجعل المنافع الناتجة عنها باهظة الثمن.

ب- الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وتحقيق التوازن والإنصاف بين الأجيال في استخدام الموارد الطبيعية، وتقييد التلوث قدر الإمكان للحفاظ على جودة البيئة الحالية.

ج- أن تكون حركة التنمية حركة عادلة في إيقاعها، بما يعنى التوازن في توظيف الموارد والناتج عنها، بحيث لا يكون هناك خلل هيكلي في العملية الناتجة عن التنمية وعن استخدام تلك الموارد.

د- أن تكون عملية التنمية متراكمة تراكما كمياً بصوره معتدلة بحيث تؤدي إلى تغيير نوعي بنفس درجة التنمية.

ومن ثم يتبين أن ثقافة الاستدامة وفلسفة الاستدامة والمجتمعات المستدامة تسعى إلى تحسين مستويات الصحة العامة في المجتمعات وتحقيق نوعية حياة جيدة لسكانها على أساس مبدأ العدالة الاجتماعية ومن خلال:

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن.
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.
- استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والفوضوي وغياب الأمن واستشراء الخوف (صوفي، 2021، 212).

أبعاد التنمية المستدامة في المفهوم المعاصر

للتنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد؛ تتمثل في (الزواوي، 2023، 51-53):

أولا: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؛ ويعتمد البعد الاقتصادي على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، و مسئولية الدول المتقدمة، وتقليص تبعية البلدان النامية، و المساواة في

توزيع الموارد، وتقليل التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع. من خلالها تغير شامل و متواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج.

ثانيا: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (البعد البشري)؛ يقصد به تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، ويتجلى ذلك في التصدي لقضية الفقر، والبطالة، والتفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

ثالثا: البعد البيئي والتكنولوجي للتنمية المستدامة؛ الذي يعتبر وسيلة أساسية؛ لحماية البيئة، وصيانتها عن طريق استخدام التكنولوجيا النظيفة الصديقة للبيئة.

رابعا: البعد التقني والإداري؛ الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف؛ لينتقل بالمجتمع إلى عصر خفض تكاليف التلوث، وإحراز تقدم تقني يعمل على تقليل النفايات، والأخذ بالتكنولوجيا إلى فوائد اقتصادية، واجتماعية، وألا يكون هناك تبايناً بين الفوائد العامة، والخاصة.

أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة – الحاضرة والقادمة– في توزيع الموارد الطبيعية ضماناً لتواصل عملية التنمية، من خلال أبعاد ثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي وذلك بمساهمة جميع الأطراف. تتمثل أهم الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها في الآتي (Porritt,2005, 952؛ صوفي، 2021، 229–230):

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، نفسيا واقتصاديا وتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع بصوره عادلة ومقبولة.

2- احترام البيئة الطبيعية : من خلال الحفاظ على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الإنسانية،.

3- تعزيز وعى السكان بالمشكلات البيئية : من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية، وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

4- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعدم استنزافها أو تدميرها، والعمل على استعمالها وتوظيفها بصورة عقلانية.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع : من خلال توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين حياة المجتمع وتحقيق دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية.

6- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع : ويتم ذلك بطرقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح كافة، ووضع الحلول بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية الملائمة لها.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق تنمية مستدامة توافقاً منظوميا من خلال توفير (إبراهيم، 2011؛ صوفي، 2021، 226):

1- نظام سياسي: يضمن مشاركة فعالة للمواطنين في اتخاذ القرارات .
2- نظام اقتصادي: يمكن من تحقيق فائض ويعتمد على الذات.
3- نظام اجتماعي: يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.
4- نظام إنتاجي: يلتزم بالبعد البيئي في مشروعاته.
5- نظام تكنولوجي: يمكن من بحث حلول لما يواجه المجتمع من مشكلات
6- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروعات التنمية.

7- نظام إداري مرن: يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
8- نظام تعليمي: يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة والتنمية المستدامة خاصة.

على تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيس تنجح معاً في تحقيقه.

ويشير غريب وحلمي (2018، 81) إلى أن التنمية المستدامة تتطلب:

- النهوض بتحسين جودة التعليم والتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- تشجيع الأطراف المشاركة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- إتاحة إمكانات جديدة للدول لتحسين العملية التعليمية من أجل التنمية المستدامة، في إطار إصلاحاتها لقطاع التربية.
- التشجيع على إقامة شراكات جديدة مع القطاع الخاص، ووسائل الإعلام.
- وضع سياسات وأساليب حديثة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- توثيق الروابط بين الدول المتقدمة التي أعدت برامج أو سياسات أو برامج بحث في مجال التعليم من اجل التنمية المستدامة، والدول التي تحتاج إلى مساعدة في هذا المجال.

التربية وتنمية المسئولية الاجتماعية

تلعب المؤسسات التعليمية دور فعال في غرس القيم المرتبطة بالمسئولية الاجتماعية وتنمية قيمها، ومن خلالها يمكن تنمية الإحساس بالانتماء للمجتمع، والمشاركة في خدمة المجتمع، ومعرفة الحقوق والواجبات، من خلال الجوانب الآتية(الميع، 2022، 704):

(1) تنمية المسئولية الذاتية (الشخصية) لدى الأفراد؛ من خلال إعلاء قيم المشاركة المجتمعية لدى الأفراد، وتنمية الإحساس بمسئولية الفرد تجاه المجتمع.

(2) تنمية المسئولية الدينية والأخلاقية؛ من خلال نشر القيم الإيجابية المتعلقة بتعزيز قيمة التكافل، وتعديل السلوكيات السلبية غير المقبولة اجتماعيا، وحث الأفراد على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية التطوعية ، وتعزيز قيم ترشيد استهلاك السلع الغذائية، وتعزيز الجهود الخيرية الهادفة إلى تنمية قيم التعاون والعطاء.

(3) تنمية المسئولية الجماعية؛ من خلال تعبئة الرأي العام وتشكيل الوعي الجماهيري، وتكوين الآراء والأفكار حول القضايا الوطنية، وتعزيز أساليب المناقشة الجماعية في طرح الأفكار لمواجهة هذه القضايا.

(4) تنمية المسئولية الوطنية؛ لأجل تقديم الدعم للجماعات الوطنية من العاملين في المؤسسات المجتمعية، و تتناول تشخيص قضايا المجتمع، عبر فتح قنوات الاتصال وإقامة النقاشات العلمية حول الفعاليات الوطنية، والاحتفالات بالأعياد الوطنية، والحد من انتشار الشائعات التي تمس أمن الوطن من خلال محاصرتها بنشر الأخبار الصحيحة حول المسائل الوطنية.

وعلى صعيد مؤسسات التعليم العالي تعتبر المسؤولية الاجتماعية بمثابة التزام مستمر من قبل هذه المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي للمجتمع وأفراده من خلال تقديم الخدمات المتنوعة المرتبطة بوظائف هذه المؤسسات والتي تسهم في تقوية وتعزيز علاقة هذه المؤسسات في المجتمع، ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية لتلك المؤسسات على المشاركة في الأعمال الخيرية والمناسبات العامة وعمل حملات تطوعية، بل لابد من الالتزام بالقوانين المتبعة والمساهمة في تنمية المجتمع المدني (رحال، 2011) إذ يمكن تفعيل المسؤولية الاجتماعية من خلال الوظائف الأكاديمية لها؛ إذ هي مؤسسات علمية وتعليمية وبحثية علمية تتضمن فريق من العلماء القادرين على خدمة المجتمع، فضلا عن كونها مؤسسات تعليمية تستقبل أفراد المجتمع وتعمل على تنميتهم وتطويرهم لأجل الإسهام في عملية التنمية المستدامة بكافة أبعادها

الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والقانونية (الجهني وسليمان، 2011، 489؛ الحربي، 2011، 158).

ومن خلال ما تمتلكه من رأس مال بشري يعد بدوره من أهم ركائزه العملية التنموية، حيث يمتلك أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي القدرات المتميزة، والقيم العلمية التي تؤكد على تحمل المسؤولية حب العمل، ودعم الابتكار، والقدرة على العمل الجماعي، فضلا عن اتصافهم بالإخلاص والأمانة العلمية، والإلمام بالتحديات التي يواجهها المجتمع(بدوي، 2005، 208) ولاشك في أن أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي يدركون أهمية المسئولية الاجتماعية بعناصرها الثلاثة (الاهتمام والفهم والمشاركة) وانطلاقا من ذلك فإنهم يقومون بدور متميز في إنماء المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة بأقوالهم وأفعالهم وسائر تصرفاتهم مع الطلبة (حسن، 2018، 356). وقد أكدت ذلك نتائج العديد من الأبحاث؛ منها: المطرفي (2001) الذي أكد على أهمية دور المعلم في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة خاصة فيما يتعلق بتهذيب المجتمع وتنويره وتبصيره، من خلال ما يمتلكه من معلومات وثقافة واسعة تتصل بذلك. كما أشارت مشاعل آل سعود (2004) إلى أن المعلمات يسهمن بشكل واضح في تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية. وأشارت شيماء مقداد (2014) إلى أن المعلم يمكن أن يقوم بتعزيز المسئولية الاجتماعية بشكل فعال. وأشار (Anyolo,2015) إلى أن المعلمين ينبغي أن يكونوا على وعي بمفاهيم البيئة والتعليم من أجل التنمية المستدامة لأجل إدماج المعرفة والمهارات في المناهج حتى يتم فهم كيفية الاستجابة لتحديات الاستدامة من أجل تحسين البيئة. وفي هذا الصدد فقد أوصت ندى الحربي (2022)بضرورة بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الأوساط الأكاديمية، واستحداث برنامج بكلية التربية خاص بالواجبات المجتمعية والمسؤولية المترتبة على ذلك.

ومن خلال المناهج والمقررات الدراسية يتم الاهتمام بنشر قيم العادات المعززة المحافظة على الموارد في المناهج، والتركيز على بث قيم العمل التطوعي في المناهج،

والاهتمام بتشجيع الطلبة على التفكير عالميا والعمل محليا. وقد أشارت دراسات (Dey,2008؛ Laura, 2011 ؛ Anyolo ,2015) إلى أهمية دور الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في تنمية المسئولية الشخصية والاجتماعية تنمية القيم، والتنمية العاطفية والعلاقات مع الآخر لدى الطلبة خاصة التي تساعد في فهم كيفية الاستجابة لتحديات الاستدامة من أجل تحسين البيئة من خلال المناهج الدراسية والمقررات الدراسية وفعالياتها المختلفة.

وكذلك الاهتمام بالأنشطة التربوية لتفعيل دورها في تنمية المسئولية الاجتماعية، حيث أشارت غادة الوشاحي (2004) إلى أن المشاركة في الأنشطة الجامعية تزيد المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب. وقد أكد الخراشي (2004) على أن الأنشطة الطلابية الجامعية للطلابية الجامعية لها تأثير في عملية إكساب وتنمية المسئولية الاجتماعية للطلاب كجانب أساسي في بناء شخصياتهم. وتوصل Hopkins (2000) إلى أن الطلاب الذين اشتركوا في الأنشطة التربوية كانوا أكثر إحساساً بالمسئولية الاجتماعية من غيرهم.

ومن خلال وظيفة البحث العلمي؛ يتم الاهتمام بالأبحاث الداعمة للتنمية الاقتصادية، وتشجيع إجراء البحوث حول المشكلات الاجتماعية، ونشر نتائج الأبحاث الداعمة للمجتمع والاهتمام بتطبيق نتائجها التي تخدم المجتمع،وتسويقها، وتشجيع أعضاء هيئه التدريس مشاركة طلابهم بأبحاث تدرس قضايا المجتمع. وكذلك على صعيد العمل المجتمعي وخدمة المجتمع، يمكن لمؤسسات التعليم العالي تعزيز التعاون مع جهات العمل والإنتاج، والمساهمة في دعم المشروعات الصغيرة، ودعم المشاركة في البرامج المجتمعية الصحية الاجتماعية، وتشجيع المشاركة في المساعدات الخيرية للمجتمع، ودعم التعاون في تقديم برامج التدريب المجتمعي(الحربي، 2011، 169).

وبشكل عام فإن المؤسسات التعليمية التي تود أن تمارس مسؤولياتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة احترام البيئة، وتحقيق نظم الأمان في

الإنتاج والمنتجات، إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل، احترام حقوق الإنسان، محاربة الفساد والرشوة، الالتزام وتحمل المسؤولية تجاه المجتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية، وممارسة الحوار مع أصحاب المصالح، والانضمام للمعايير الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (الأنصاري، 2022).

الجانب الميداني للبحث

في هذا الجزء يتم تناول الأدوات وتقنينها والأساليب الإحصائية المستخدم، مع عرض النتائج وتفسيرها، وذلك على النحو الآتي:

أدوات البحث

(1) **استبانة واقع تنمية المسئولية الاجتماعية:** بعد اطلاع الباحثة على بعض أدبيات البحث المتصلة بالبحث الحالي؛ تم إعداد أداة استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت للوقوف على واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة على ضوء متطلبات التنمية المستدامة تضمنت (42) عبارة، وزعت على (4) محاور فرعية؛ تتعلق بالمسئولية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والقانونية.

- صدق الاستبانة : تم التحقق من صدق الاستبانة عن طريق عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من الأكاديميين بجامعة الكويت، بلغ عددهم(11) محكما. وقد طُلب منهم إبداء الرأي حول مكونات الاستبانة، في ضوء أهداف البحث، وبيان مدى مناسبة العبارات ووضوحها، مع التأكيد على أن لهم الحرية في تقرير حذف بعض العبارات أو إضافة عبارات أخرى، من شأنها تحقيق جودة الأداة.

- ثبات الاستبانة : للتأكد من ثبات الاستبانة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية حجمها (32) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة من جامعة الكويت والجامعة العربية المفتوحة بالكويت، وتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)

لإجابات العينة الاستطلاعية، والجدول (1) يبين معاملات الثبات لكل محور، والاستبانة ككل.

جدول (1) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة والاستبانة ككل

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
البعد الاقتصادي	10	9.15
البعد المجتمعي	12	9.24
البعد البيئي	9	9.27
البعد القانوني	11	9.08
الأداة ككل	42	9.54

يتضح من الجدول (1) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ مرتفعة مما يدل على ثبات جيد للاستبانة.

عينة البحث

تكونت العينة من (400) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بدولة الكويت؛ وتوزيع العينة حسب المتغيرات مبين في جدول(2) الآتي:

جدول(2) توزيع العينة حسب متغيرات النوع والتخصص الأكاديمي وتبعية المؤسسة التعليمية

متغيرات الدراسة		العدد	النسبة %
النوع	ذكر	228	%57
	أنثى	172	%43
التخصص الأكاديمي	علوم طبيعية	219	%54.75
	علوم إنسانية	181	%45.25
تبعية المؤسسة التعليمية	حكومية	200	%50
	تعليم خاص	200	%50
المجموع		400	%100

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم إدخال البيانات للحاسب الآلي، وتم استخدام برنامج spss، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية الوزنية، لتعرف آرائهم حول مدى قيام مؤسسات التعليم بتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة هذه المؤسسات في الواقع، على ضوء متطلبات التنمية المستدامة، كما تم استخدام اختبار (t–test) لبحث دلالة الفروق بين تقديرات العينة تبعا لمتغير النوع، التخصص العلمي، وتبعية مؤسسة التعليم .

وقد تمت إجابات العينة على الاستبانة وفق مدرج ثلاثي والمقدر بأرقام تصاعدية ؛ حيث تم إعطاء الدرجة (1) للإجابة بدرجة قليلة، والدرجة (2) للإجابة بدرجة متوسطة، والدرجة (3) للإجابة بدرجة كبيرة. وبحساب المدى لهذه الدرجات (المدى = أكبر قيمة – أصغر قيمة) أي (المدى = 3–1 = 2) وقد تقسيمه إلى (3) فئات؛ متساوية الطول؛ طول الفئة = 0.67 تقريبا. ولأجل تصنيف مستويات المتوسط الحسابي الوزني المتعلق بمستوى الوعي بالمواطنة الرقمية تم اعتماد التصنيف الآتي:

– المتوسط الحسابي الوزني (1.00 – أقل من 1.67) هو متوسط حسابي درجته قليلة

– المتوسط الحسابي الوزني (من 1.67 – أقل من 2.34) هو متوسط حسابي درجته متوسطة

– المتوسط الحسابي الوزني (من 2.34– 3.00) هو متوسط حسابي درجته كبيرة

عرض النتائج

لقد تمت الإجابة على السؤال الأول المتعلق بالإطار الفكري والمفاهيمي لكل من المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في الإطار النظري من البحث .

إجابة السؤال الثاني

للإجابة على السؤال الثاني : ما واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبة مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت في ضوء متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس؟ تم حساب المتوسطات الحسابية الوزنية لإجابات العينة على عبارات الاستبانة ونسبها المئوية وتحديد مستواها. وتم رصد نتائج ذلك في الجداول (3– 6) التالية:

(1) البعد الاقتصادي

جاءت النتائج كما هو موضح في جدول (3) الآتي:

جدول (3) ترتيب عبارات البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

العبارة المؤسسة التعليمية التي أنتمي إليها	المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
تقيم أنشطة تؤكد على الابتعاد عن الهدر في الموارد الاقتصادية	2.31	متوسطة	1
تقوم بجهود تؤكد على ضرورة إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع وتقليل الفجوة الداخلية في توزيع الدخل بين الأفراد	2.27	متوسطة	2
تعمل على إكساب الطلبة مهارات تناسب سوق العمل للحد من البطالة	2.15	متوسطة	3
تهيئ بيئة اقتصادية تمكن المواطنين من تحقيق التنمية الاقتصادية	2.05	متوسطة	4
تقدم فعاليات لمنع الفساد الإداري والمالي	2.04	متوسطة	5
تهتم بالأبحاث الداعمة للتنمية الاقتصادية	2.00	متوسطة	6
تساهم في دعم المشروعات الصغيرة	1.99	متوسطة	7
تسوق نتائج البحوث التي تخدم قطاعات العمل المختلفة	1.98	متوسطة	8
تعزز التعاون مع جهات العمل والإنتاج	1.85	متوسطة	9
تقدم مقررات توضح قواعد المنافسة الاقتصادية	1.74	متوسطة	10
المتوسط الحسابي للمحور	2.04	متوسطة	

توضح نتائج جدول (3) أن تقديرات الطلبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية البعد الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية لديهم كانت بدرجة متوسطة، وذلك استنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العينة على عبارات المحور الأول المتعلق

بهذا البعد، إذ جاءت الإجابات على جميع العبارات بمتوسطات حسابية مستواها متوسط، وبمتوسط (2.04) من (3) درجات، وهو مستوى متوسط يعادل نسبة مئوية (68%).

حيث كشفت تقديرات العينة عن أن مؤسسات التعليم العالي تقوم إلى حد ما بإجراء أنشطة تؤكد على الابتعاد عن الهدر في الموارد الاقتصادية، وتهتم أيضا بإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع وتقليل الفجوة الداخلية في توزيع الدخل بين الأفراد، وتسهم بدرجة متوسطة في إكساب الطلبة مهارات تناسب سوق العمل وتقدم بعض الفعاليات التي توضح مداخل الفساد الإداري والمالي، كما تهتم بإعداد بعض الأبحاث الداعمة للتنمية الاقتصادية، والتي تساهم في دعم المشروعات الصغيرة وتخدم قطاعات العمل المختلفة، وتعزز التعاون مع جهات العمل والإنتاج في ضوء قواعد المنافسة الاقتصادية.

(2) البعد المجتمعي

جاءت النتائج كما هو موضح في جدول (4) الآتي:

جدول (4) ترتيب عبارات البعد المجتمعي للمسئولية الاجتماعية

العبارة المؤسسة التعليمية التي أنتمي إليها	المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
تمكّن الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم	2.68	كبيرة	1
تشجع على إجراء البحوث حول المشكلات الاجتماعية	2.54	كبيرة	2
تركز على بث قيم العمل التطوعي في المناهج	2.52	كبيرة	3
تحث الطلبة على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية التطوعية التي تنمي العلاقات الاجتماعية	2.51	كبيرة	4
تعزز قيمة التكافل الاجتماعي لدى الطلبة	2.42	كبيرة	5
تهتم بتنمية الإحساس بمسئولية الطالب تجاه المجتمع	2.41	كبيرة	6
تشجع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	2.41	كبيرة	7
تشجع أعضاء هيئة التدريس لإجراء أبحاث تدرس قضايا المجتمع	2.40	كبيرة	8
تهتم بتطبيق نتائج الأبحاث التي تخدم المجتمع	2.39	كبيرة	9

توجه الطلبة للانضمام لمجموعات مهتمة بالأمور الصحية السائدة في المجتمع	2.35	كبيرة	10
تدرج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامجها الدراسية	2.22	متوسطة	11
تعترف بأهمية النقابات المهنية المختلفة وتحترم دورها	1.68	متوسطة	12
المتوسط الحسابي للمحور	2.38	كبيرة	

توضح النتائج في جدول (4) أن تقديرات الطلبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية البعد المجتمعي للمسئولية الاجتماعية لديهم كانت بدرجة كبيرة، وذلك استنادا إلى قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العينة على عبارات المحور الثاني المتعلق بهذا البعد، إذ جاءت الإجابات على جميع (10) عبارات بمتوسطات وزنية درجتها كبيرة، وعبارتين فقط بمتوسطات وزنية درجتها متوسطة، وبمتوسط حسابي (2.38) من (3) درجات، وهو مستوى متوسط يعادل نسبة مئوية (79.3 %).

وتوضح هذه التقديرات عن أن مؤسسات التعليم العالي تعمل بدرجة كبيرة على تمكين جميع الطلبة على قدم المساواة من الحصول على التعليم، وتشجع على إجراء البحوث حول المشكلات الاجتماعية، وكذلك تشجع أعضاء هيئة التدريس لإجراء أبحاث تتناول قضايا المجتمع، وتهتم بتطبيق نتائج تلك الأبحاث لأجل خدمة المجتمع، انطلاقا من دورها ووظيفتها في المجتمع، كما أنها تهتم بتنمية قيم العمل التطوعي من المناهج والمقررات الدراسية، وتحث الطلبة على الاشتراك في الأنشطة الاجتماعية التطوعية التي تنمي العلاقات الاجتماعية وتعزز قيمة التكافل الاجتماعي وتعزز حقوق الإنسان و أساليب حمايتها، بما يسهم إجمالا بشكل فاعل في تنمية الإحساس بالمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع ككل،

(3) البعد البيئي

جدول (5) ترتيب عبارات البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية

العبارة المؤسسة التعليمية التي أنتمي إليها	المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
تعمل على رفع الوعي البيئي لدى طلبتها	2.54	كبيرة	1
تهتم بالحد من نسبة التلوث البيئي	2.48	كبيرة	2
تستخدم الطرق العلمية في التخلص من النفايات	2.40	كبيرة	3
تلتزم بالقواعد واللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها	2.38	كبيرة	4
تهتم بتعريف الطلبة بأهمية المحافظة على التوازن البيئي	2.36	كبيرة	5
تؤكد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية	2.33	متوسطة	6
تقوم بإجراء دورات تدريبية للطلبة حول كيفية الحفاظ على البيئة	2.19	متوسطة	7
تشارك في البرامج الصحية التي تهتم بنظافة البيئة للوقاية من الأمراض	2.15	متوسطة	8
تؤكد على مسئولية استخدام التكنولوجيا النظيفة	2.09	متوسطة	9
المتوسط الحسابي للمحور	2.32	متوسطة	

توضح النتائج في جدول (5) أن تقديرات الطلبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية لديهم كانت بدرجة متوسطة، حيث جاءت إجابات العينة على (5) عبارات من عبارات المحور الخاص بالبعد البيئي بمتوسطات وزنية درجتها كبيرة، وعلى (4) عبارات بمتوسطات وزنية درجتها متوسطة، وبمتوسط حسابي إجمالي (2.32) من أصل (3) درجات، وهو مستوى درجته متوسطة، ويعادل نسبة مئوية (77.3 %).

وتوضح النتائج أن مؤسسات التعليم العالي تعمل بدرجة كبيرة على رفع الوعي البيئي لدى طلبتها وتهتم بالحد من نسبة التلوث البيئي وأنها تستخدم الطرق العلمية في التخلص من النفايات، وتهتم بتعريف الطلبة بأهمية المحافظة على التوازن البيئي، وذلك من خلال وظائفها المختلفة المتعلقة بالتدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. فضلا عن

أنها تلتزم بالقواعد واللوائح البيئية من أجل الحفاظ على محيطها لكنها تعمل بدرجة متوسطة على التأكيد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وكذلك القيام بإجراء دورات تدريبية للطلبة حول كيفية الحفاظ على البيئة، والمشاركة في البرامج الصحية التي تهتم بنظافة البيئة للوقاية من الأمراض، والتأكيد على مسئولية استخدام التكنولوجيا النظيفة .

(4) البعد القانوني

جدول (6) ترتيب عبارات البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية

العبارة المؤسسة التعليمية التي أنتمي إليها	المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
تنادي بفرض عقوبات صارمة تجاه السلوكيات غير الصحيحة بيئيا	2.52	كبيرة	1
تنادي بوضع قيود رادعة لعدم إتلاف الممتلكات العامة	2.48	كبيرة	2
تؤكد على التزام الطلبة بالقوانين والضوابط التي تحافظ على المجتمع والبيئة	2.44	كبيرة	3
تنبه لضرورة إصدار تشريعات حول قضايا التنميةومشكلاتها في المجتمع	2.43	كبيرة	4
تعمل على تنمية الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة	2.41	كبيرة	5
تسعى لنشر ثقافة بيئية قانونية لأجل تحقيق التنمية الشاملة	2.38	كبيرة	6
تهتم بتعريف الطلبة بوسائل الأمن والسلامة البيئية	2.00	متوسطة	7
تقيم أنشطتها وممارساتها طبقا لخطط التنمية المستدامة بالدولة	1.72	متوسطة	8
تهتم بوضع علاج لشكاوى المجتمع المتعلقة بالتنمية المستدامة	1.71	متوسطة	9
تلتزم بنشر قوانين حماية المستهلك ضمن المقررات الدراسية	1.55	متوسطة	10
تساهم بقرارات ناجزة في مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية	1.54	متوسطة	11
المتوسط الحسابي للمحور	2.11	متوسطة	

توضح النتائج في جدول (6) أن تقديرات الطلبة لدور مؤسسات التعليم العالي في تنمية البعد القانوني للمسئولية الاجتماعية لديهم كانت بدرجة متوسطة، إذ جاءت الإجابات على عبارات المحور الخاص بالبعد القانوني بمتوسط حسابي إجمالي (2.11)

من (3) درجات، وهو مستوى متوسط حسابي درجته متوسطة، تعادل نسبة مئوية (70.3 %).

كما توضح النتائج أن تلك المؤسسات تنادي بفرض عقوبات صارمة تجاه السلوكيات غير الصحيحة بيئيا، وأنها نادي بوضع قيود رادعة لإتلاف الممتلكات العامة، وتؤكد على التزام الطلبة بالقوانين والضوابط التي تحافظ على المجتمع والبيئة، فضلا عن أنها تنبه لضرورة إصدار تشريعات حول قضايا التنمية ومشكلاتها في المجتمع، وتسعى لنشر ثقافة بيئية قانونية لأجل تحقيق التنمية الشاملة في ضوء المحافظة على حقوق الإنسان لدى الطلبة.كما تهتم بوضع علاج لشكاوى المجتمع المتعلقة بالتنمية المستدامة، تحرص على نشر قوانين حماية المستهلك ضمن المقررات الدراسية، وتساهم في مواجهة الكوارث والأزمات الطبيعية .

جدول (7) ترتيب المحاور حسب المتوسطات الحسابية الإجمالية

البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الدرجة	الترتيب
البعد المجتمعي	2.38	%79.3	كبيرة	1
البعد البيئي	2.32	%77.3	متوسطة	2
البعد القانوني	2.11	%70.3	متوسطة	3
البعد الاقتصادي	2.04	%68	متوسطة	4
تنمية المسئولية الاجتماعية بشكل عام	2.21	%73.7	متوسطة	

وبشكل عام توضح النتائج في جدول (7) أن مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت تسهم بدرجة متوسطة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلبتها، استنادا إلى المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات العينة على أداة الدراسة، وقد تبين أن هذه المؤسسات تهتم بتنمية الجانب المجتمعي للمسئولية الاجتماعية بدرجة كبيرة، في حين تهتم تنمية باقي الجوانب بدرجة متوسطة. وقد يكون ذلك مرتبطا بوظائف تلك المؤسسات بشكل عام، إذ هناك جانب كبير من تلك الوظائف يهتم بخدمة المجتمع، فضلا أن ارتباط وظيفة البحث

العلمي والتدريس من خلال المناهج والمقررات الدراسية في مختلف الكليات العلمية والإنسانية بالجوانب المجتمعية، في الوقت الذي تهتم تلك الوظائف بالجوانب الأخرى بدرجة متوسطة لكونها علوم بحتة قد لا تتطرق للجوانب الإنسانية والاجتماعية بدرجة كبيرة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (الحارثي، 2001 ؛آل سعود، 2004 ؛ عزب ومرتجى، 2015 ؛ ونجاح حسن، 2018) التي كشفت عن أن المؤسسات التعليمية تقوم بدور ذي فاعلية متوسطة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة، وأن واقع دور هذه المؤسسات في تنمية الوعي بمتطلبات التنمية المستدامة من خلال إسهام المعلمين والإدارة المدرسية كان بدرجة متوسطة. في حين تختلف مع نتائج دراسات (علياء الحبسية، 2018؛ ملحم، 2018 ؛ والطراونة وأبو حميدان، 2020) التي كشفت عن أن واقع دور المؤسسات التعليمية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة وفق متطلبات التنمية المستدامة يأتي بفاعلية بدرجة مرتفعة.

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى وجود بعض التحديات التي تواجه تلك المؤسسات في القيام بهذا الدور، سواء كانت تحديات تتعلق بسياسات تلك المؤسسات وتوجهاتها، أو إلى قصور بعض الجوانب المالية، أو خطط التنمية المهنية لدى أعضاء هيئة التدريس التي تتعلق بالجوانب المجتمعية والتنموية بشكل عام، مع تركيزها على الجوانب الأكاديمية البحتة.مما ينتج معه فجوة في التخطيط للقيام بتلك الجوانب في الواقع الحياتي، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (Incekara &Tuna ,2011) حيث كشفت عن وجود فجوات في معرفة بعض القضايا البيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة لدى الطلبة، وهذا يستوجب الاهتمام بتنمية المعرفة حيالها، وإدراج هذا الجانب ضمن جوانب خدمة المجتمع التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي التركيز عليها.

*** إجابة السؤال الثالث**

للإجابة على السؤال الثالث : هل هناك فروق بين تقديرات الطلبة لهذا الواقع تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، التخصص الأكاديمي، تبعية مؤسسة التعليم)؟ تم استخدام اختبار (t-test) لبحث الفروق بين متوسطات درجات العينة على الاستبانة حسب المتغيرات. وتم رصد نتائج ذلك في الجداول (8– 10) التالية:

(1) الفروق تبعا لمتغير النوع

كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (8)

جدول (8) الفروق بين متوسطي العينتين المستقلتين تبعا لمتغير النوع (ذكر/أنثى)

البعد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
البعد الاقتصادي	ذكر	228	20.14	2.135	0.5670	398	0.5710	غير دالة
	أنثى	172	20.26	2.042				
البعد المجتمعي	ذكر	228	28.58	2.654	0.1501	398	0.8808	غير دالة
	أنثى	172	28.54	2.619				
البعد البيئي	ذكر	228	20.94	1.988	0.6451	398	0.5192	غير دالة
	أنثى	172	20.81	2.005				
البعد القانوني	ذكر	228	23.31	2.706	0.7044	398	0.4816	غير دالة
	أنثى	172	23.12	2.623				

تشير نتائج اختبار (t–test) في جدول (8) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة لواقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعا لمتغير النوع في المحاور المختلفة، حيث كانت قيم (ت) غير دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05). ومن ذلك يستدل على أن اتفاق آراء العينة من أعضاء هيئة التدريس من الجنسين حول هذا الواقع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Kennemer, 2002؛ علياء الحبسية، 2018؛ وملحم، 2018) التي كشفت عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور المؤسسات التعليمية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الطلبة تعزى لمتغير الجنس. في حين تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسات(Da Silva, Lisa ,2004؛ مقداد، 2014) التي كشفت عن أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المسئولية الاجتماعية وحول درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لدورهم في تعزيز المسئولية الاجتماعية بين الذكور والإناث لصالح الإناث.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن كل من الذكور والإناث من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي يعملون طبقا لخطط واستراتيجيات عامة موضوعة من قبل المؤسسات التعليمية في ضوء توجهات وزارة التربية والتعليم العالي بالدولة وأن الكليات المختلفة سواء التي يدرس فيها الذكور أو التي تدرس فيها الإناث ملتزم بتلك الخطط والتوجيهات. وربما قد تختلف في بعض الجوانب الخاصة بأساليب التنفيذ في الواقع فقط.

(3) الفروق تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي

كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (9)

جدول (9) الفروق تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي (علوم طبيعية/ علوم إنسانية)

المحور	التخصص العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
البعد الاقتصادي	علوم طبيعية	219	20.216	1.889	1.128	398	0.2600	غير دالة
	علوم إنسانية	181	19.998	1.965				
البعد المجتمعي	علوم طبيعية	219	27.410	2.006	6.024	398	0.000	دالة
	علوم إنسانية	181	28.651	2.104				
البعد البيئي	علوم طبيعية	219	20.741	2.091	6.725	398	0.000	دالة
	علوم إنسانية	181	19.318	2.125				
البعد القانوني	علوم طبيعية	219	21.898	2.413	4.649	398	0.000	دالة
	علوم إنسانية	181	23.007	2.328				

تشير نتائج اختبار (t–test) في جدول (9) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات العينة لواقع دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي فيما يتعلق بتقديراتهم لهذا الواقع لصالح تخصص العلوم الطبيعية في البعد البيئي، ولصالح تخصص العلوم الإنسانية في البعدين الاجتماعي والقانوني ، حيث كانت قيم (ت) دالة عند مستوى (0.05) في تلك المحاور.

ومن ذلك يستدل على أن أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس ممن يدرسون التخصصات العلمية الأكاديمية البحتة (العلوم الطبيعية) يرون أن مؤسسات التعليم العالي تهتم بتنمية البعد البيئي للمسئولية الاجتماعية بشكل أعلى مما يراه الذين ينتمون للتخصصات الإنسانية بهذه المؤسسات. في حين أن أعضاء هيئة التدريس ممن ينتمون للتخصصات الإنسانية يرون أن مؤسسات التعليم العالي تهتم بتنمية البعدين الاجتماعي والقانوني للمسئولية الاجتماعية أعلى مما يراه العاملون ممن ينتمون للتخصصات في العلوم الطبيعية البحتة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الوشاحي، 2004) التي توصلت إلى أن مستوى المسئولية الاجتماعية لدى طلاب الكليات النظرية أعلى منها لدى طلاب الكليات العملية ومع نتائج دراسة (مقداد، 2014) التي كشفت عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس لدورهم في تعزيز المسئولية الاجتماعية تعزى لمتغير التخصص لصالح تخصص العلوم الإنسانية، وكذلك مع نتائج دراسة (الطراونة وأبو حميدان، 2020) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية ولصالح الكليات العلمية في تحقيق المسؤولية المجتمعية وفق متطلبات التنمية المستدامة. في حين تختلف مع نتائج دراسة (الشايب، 2002) التي لم تكشف عن وجود فروق ذات دلالة في تقدير مستوى المسئولية الاجتماعية تبعًا لمتغير التخصص الأكاديمي.

وتعزو الباحثة وجود فروق دالة إحصائيا بين تقديرات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت من التخصصات العلمية في العلوم الطبيعية أو في العلوم الإنسانية فيما يتعلق بواقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة بهذه المؤسسات إلى طبيعة المقررات الدراسية والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي بدولة الكويت ، إذ إن تخصصات العلوم الطبيعية تدرس النواحي البيئية وما يتصل بها من مشكلات بيئية مثل تلويث البيئة واستنزاف الموارد البيئية وإهدارها، وسبل الحد من ذلك، في حين أن الكليات التي تقوم على دراسة العلوم الإنسانية لا شك تهتم بصورة أكبر بالدراسات الاجتماعية والقانونية، وهذا ينعكس على الجوانب الاجتماعية والقانونية للمسئولية الاجتماعية، وبشكل عام يتبين أن الانتماء الوظيفي والمهني القائم على طبيعة التخصص الأكاديمي مؤثر فيما يختص بتلك التخصصات على مستوى أداء عضو هيئة التدريس فيما يتعلق بتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة في الجوانب المتعلقة بطبيعة ذلك التخصص.

(3) الفروق تبعا لمتغير تبعية مؤسسة التعليم

كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (10) الآتي:

جدول (10) الفروق بين متوسطي العينتين المستقلتين تبعا لمتغير تبعية مؤسسة التعليم (حكومي/خاص)

المحور	تبعية مؤسسة التعليم	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	ملاحظات
البعد الاقتصادي	حكومية	200	20.041	2.097	0.0095	398	0.9924	غير دالة
	تعليم خاص	200	20.039	2.104				
البعد المجتمعي	حكومية	200	28.527	2.546	6.336	398	0.000	دالة
	تعليم خاص	200	26.918	2.533				
البعد البيئي	حكومية	200	20.842	2.200	7.331	398	0.000	دالة
	تعليم خاص	200	19.235	2.184				
البعد القانوني	حكومية	200	23.209	2.167	0.0094	398	0.9925	غير دالة
	تعليم خاص	200	23.211	2.105				

تشير نتائج اختبار (t–test) في جدول (10) إلى وجود فرق دال إحصائيا بين متوسطي درجات أفراد العينة من العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة فيما يتعلق بتقديراتهم حول واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة في البعدين المجتمعي والبيئي لصالح تقديرات العاملين في المؤسسات الحكومية، حيث كانت قيم (ت) في هذين المحورين دالة عند مستوى الدلالة (0.05). ومن ذلك يستدل على أن تقديرات أفراد العينة من أعضاء التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية حول واقع تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلبة في هذين المحورين أعلى من مستوى تقديرات العاملين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة.

وترى الباحثة أنه يمكن عزو ذلك إلى التزام مؤسسات التعليم العالي الحكومية بخطة التنمية المستدامة بدولة الكويت، والاهتمام بالقيم والعادات الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع الكويتي المحافظ، وتهتم بالجوانب البيئية طبقا لتلك الخطة أكثر مما تهتم به مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ولعل ذلك يرتبط بتوجهات الخطط التعليمية والبرامج الدراسية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، فالمؤسسات الحكومية من خلال الوظائف الأكاديمية لهذه المؤسسات تهتم بخدمة المجتمع وبالأبحاث والفعاليات التي تتعلق بذلك، في حين أن الجامعات الخاصة يكون لها توجهات أكاديمية بحتة وقد تقوم على دراسة برامج تعليم تركز على تلك الجوانب بشكل أكثر من الاهتمام بالجوانب المجتمعية والبيئية.

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي :

- عقد الدورات التدريبية توضح لأعضاء هيئة التدريس أهم مظاهر المسئولية الاجتماعية اللازمة لطلبتهم وطرق غرسها و تنميتها لديهم وتشجيعهم على ممارستها في مجتمعهم. وكذلك حول التنمية المستدامة وأساليب تحقيقها من خلال تدريس مادة تخصصهم .

- الاهتمام بتضمين المناهج الدراسية لموضوعات اجتماعية يكتسب الطالب من خلالها الحس الاجتماعي والمسئولية تجاه أفراد مجتمعه.
- أن تعمد المؤسسات التعليمية إلى التعليم بالمشاركة مما يؤدي إلى أن تحول البيئة التعليمية إلى بيئة تعليمية تعاونية تزيد فيها المسئولية الشخصية و الاجتماعية .
- عقد ندوات للتوعية بالمسئولية الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع تنمية مستدامة .
- ضرورة دعم الصلة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المهتمة بالبيئة والمجتمع وأهل الفكر لأجل تعزيز جهود التوعية بالمشكلات البيئة .
- ضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية في الأوساط الأكاديمية.
- توجيه البحث العلمي لخدمه المجتمع وحل مشكلاته ومواجهه التحديات المستقبلية.

المراجع

الأحمدي ،عائشة سيف(2017). دور الجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئه التدريس فيها. *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية*، كلية التربية بجامعة طيبة، 12(1)، 39-57.

الأحمدي، وفاء دياب (2016). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع: دراسة تحليلية في ضوء المسؤولية الاجتماعية للجامعات. *مجلة التربية بجامعة الأزهر*، 3 (168)، 631 – 684.

آل سعود، مشاعل (2004). *دور المدرسة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طالبات المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية*.[رسالة ماجستير]، جامعة الملك سعود، الرياض.

الأنصاري، محمد سيف (2022). *التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية*. جريدة الوطن، البحرين

بدوي، عبد الرءوف محمد، ومجاهد، أشرف عبد المطلب(2010). ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري. *مجلة مستقبل التربية العربية*، 17(61)، 7 – 91.

بدوي، منير محمود(2005). دور الجامعات بين التحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية. *مجلة كلية التجارة، جامعة أسيوط*، مصر.

بلبع، محمد عيد (2018). المسئولية الاجتماعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. *المجلة العربية للإدارة*، 38(4)، 253 – 288

بوخروبة، الغالي وموسى، حجاب (2019). المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *الملتقى الوطني حول " المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة* ".الجزائر، 9-10 أبريل.

الثبيتي، خالد عوض(2015). دور أقسام الإدارة التربوية بالجامعة السعودية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، *مجلة جامعة طيبه للعلوم التربوية*، كلية التربية بجامعة طيبة 10(1)،51-68

الجهني، فواز عقيل؛ وسليمان ؛ شاهر خالد(2011). الخدمات التي تقدمها جامعة تبوك للمجتمع المحلي من وجهه نظر أعضاء التدريس. *مجلة كلية تربية بجامعة الأزهر*، 1(145)، 477- 504.

الحارثي، زايد بن عجر(2001). *واقع المسئولية الشخصية الاجتماعية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها*. مركز الدراسات والبحوث، الرياض.

الحبسية، علياء بنت حمد بن سيف (2018). *تفعيل دور الإدارة المدرسية في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان*.[رسالة ماجستير]، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

الحربي، ندى مقبل(2022). تطوير دور القيادات الأكاديمية في تنمية المسؤولية الاجتماعية بالوظائف الجامعية دراسة ميدانية بكلية التربية في جامعة الملك خالد. *مجلة العلوم التربوية*، (29)، ج2، 143 – 176.

حسن، نجاح رحومة أحمد (2018). تنمية المسئولية الاجتماعية لتلميذات الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في ضوء متطلبات التنمية المستدامة " تصور مقترح ".*مجلة كلية التربية جامعة بني سويف*، 15(80)، 331- 394.

الخراشي، وليد عبد العزيز (2004). *دور الأنشطة الطلابية في تنمية المسئولية الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة مختارة من طلبة جامعة الملك سعود بالرياض*.[رسالة ماجستير]، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

رحال ،عمر(2011). المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية. *مؤتمر المسؤولية للمجتمعية للجامعات الفلسطينية*.

الزواوي، صلاح الشحات عبد اللطيف (2023). *معوقات التنمية المستدامة وطرق معالجتها في الفقه الإسلامي*. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع .

سليمان، على السيد أحمد وعلام، عصام مختار (2010). النمذجة كمدخل لبناء السلوك الاجتماعي.*مجلة البحث التربوي ،المركز القومي للبحوث التربوية* ،القاهرة، 9(2)، 23 -137.

الشايب، ممتاز (2002). *المسئولية الاجتماعية وعلاقتها بتنظيم الوقت*.[رسالة ماجستير]، كلية التربية، جامعة دمشق.

صوفي، نجم الدين حسن (2021). *أثر المالية العامة في التنمية المستدامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي*. القاهرة : المركز العربي للنشر والتوزيع.

طاحون، حسين حسن(1990). *تنمية المسئولية الاجتماعية دراسة تجريبية*. [رسالة دكتوراه]، كلية التربية، جامعة عين شمس.

الطراونة، علي عودة نعيم وأبو حميدان، عفت محمد (2020). دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة.*المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، (8)، 241 – 263.

الطنطاوي، رمضان عبد الحميد محمد (2021). مناهج التعليم العام ومتطلبات التنمية المستدامة. *مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد*، (33)، 1-19.

عباس، منال محمد(2014). *المسئولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبد الرؤوف، علاء بسيوني(2018). *الوقف ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عثمان، رانيا وصفي (2014). خطة استراتيجية مقترحة لمدرسة مصرية تلبي متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول. *مجلة كلية التربية جامعة المنصورة* ،(86) ،ج1، 151-198 .

عثمان، سيد أحمد (1996). *المسؤولية الاجتماعية :دراسة نفسية اجتماعية*.القاهرة : الأنجلو المصرية .

عثمانى، أحلام والأرقط، جهاد وإبراهيم، ظريفة غدير (2018). *المسؤولية الاجتماعية ودورها في مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة*. [رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

عزب، محمد على عاهد و مرتجي، محمود محمد (2015). دور المدرسة الثانوية في تنمية وعي طلابها بمتطلبات التنمية المستدامة.*مجلة دراسات تربوية ونفسية ،كلية التربية ،جامعة الزقازيق* ،(87)، 337- 382.

عكاشة، محمود فتحي(1999). *علم النفس الاجتماعي*. الإسكندرية: منشأة المعارف.

الغالبي، طاهر محسن؛ العامري، صالح مهدي (2005). *المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال* .عمان : دار وائل للنشر.

غريب، محمد وحلمي، وجدي (2018). *الإعلام والتنمية المستدامة رؤية 2030 المملكة العربية السعودية نموذجا*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم (2017). التخطيط التربوي لرياض الأطفال على ضوء التنمية المستدامة. *المؤتمر الدولي الثاني: التنمية المستدامة للطفل العربي كمرتكزات للتغيير في الألفية الثالثة الواقع والتحديات*، جامعة المنصورة – كلية رياض الأطفال، مج1، 1 – 31.

قادري، محمد طاهر (2006). *آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر*. [رسالة دكتوراه]، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

قاسم، جميل محمد (2008). *فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية*. [رسالة ماجستير]، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

قطب، سمير عبد الحميد وزايد، أميرة عبد السلام وحسين، نرمين إبراهيم أحمد (2019). التعليم وترسيخ ثقافة التنمية المستدامة في ظل التحديات المعاصرة. *مجلة كلية التربية*، جامعة كفر الشيخ، 4(92)، 367- 395 .

الليحاني، أزهار (2011). *التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية في ضوء بعض المتغيرات الأكاديمية لدى عينة من طالبات جامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة*. [رسالة ماجستير]، جامعة أم القرى.

محمود، علي عبد الحليم(1995). *فقه المسئولية*. القاهرة: دار النشر والتوزيع الإسلامية.

المطرفي، على مصلح (2001). *المعلم وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية*. [رسالة ماجستير]، كلية التربية، جامعة أم القرى.

مقداد، شيماء زياد إبراهيم (2014). *دور معلمي المرحلة الثانوية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتهم وسبل تطويره غي ضوء المعايير الإسلامية*.[رسالة ماجستير]، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.

مقراني، أحلام وهوام، أنيس (2017). *دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة إسمنت – تبسة*.[رسالة ماجستير]، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

ملحم، يحيى سالم عبد الله (2018). دور المدرسة في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى طلبتها من وجهة نظر مديري مدارس محافظة عجلون بالأردن . *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 2(24)، 1 – 19.

مهناوي أحمد غنيمي (2016). دور مؤسسات التربية في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الشباب المصري : دراسة ميدانية.*مجلة المعرفة التربوية* ، الجمعية المصرية لأصول التربية ببنها ، مصر، 4(7)، 204- 258.

الميع، سميرة عاصي سيف فهد (2022). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الانتماء الوطني لدى الشباب. *مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة*، 117(2)، 680 – 711.

الوشاحي، غادة السيد (2004).*دور الجامعة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى طلابها دراسة ميدانية بجامعة أسيوط*.[رسالة دكتوراه]، كلية التربية، جامعة أسيوط.

Anyolo,E.O.(2015). *Implementing Education For Sustainable Development In Namibia;A Case three Secondary Schools, Dissertations In Education*, Humanities& Theology ,university Of Eastern Finland.

Berman, A. (2014). Education for Social responsibilities. *Educational Leadership*, 48(3),73 -89.

Da Silva, Lisa.(2004). Civic responsibility among Australian adolescents: Testing two competing models. *Journal of Community Psychology*, 32(3), 229-356.

Dey, Eric.(2008). *Should Colleges Focus More on Personal Responsibility*. Ph. D.Thesis, University of Michigan.

Good.C.V. (1973).*Dictionary OF Education*. New York,Mc-GrowHill Book Co.

Hopkins, S. (2000). Effects of short–term service ministry trips on the development of social responsibility in college students. *Diss. Abs. Inter*., l61, (5-B), 2796.

Incekara,S.&Tuna,F. (2011).Attitudes of Secondary School students Toward environmental and sustainable development issues :A Case study from Turkey.*African Journal of Biotechnology*, 10(1),135 – 149.

Kennemer, K. (2002). Factors predicating social responsibility in college students. Diss. Abs. *Inter*., 87(5 A), 988.

Laura, L. W(2011). The Developmental Roots of Social Responsibility in Childhood and Adolescence.Youth civic development: work at the cutting, *edge*, (134), pp 11-25.

Mehran, N., Azadeh, S., Yashar, S. & Mahammadreza D. (2011). Corporate social responsibility & universities: A study of top 10 world universities' websites. *African Journal of Business Management*, 5 (2), 440-447.

Moore,S. (2009). Social responsibility of profession :an analysis of faculty perception of social responsibility factors and integration into graduate programs of educational technology .*Performance improvement journal*,(22),171-192.

Porritt, J., (2005). Healthy environment-healthy people: The liks between sustain-able development and health. *Public Health*, 119(11), pp. 952-953.

مواقع إلكترونية:

إبراهيم، عبد الله محمد(2011). *التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة*. مسترجع من الموقع:
www.ngoce.org/content/nseer.doc

- https://b7oth.net